

Distr.: Limited
10 August 2015
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت
الصغرى والصغيرة والمتوسطة)
الدورة الخامسة والعشرون
فيينا، ١٩-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

المبادئ الأساسية لتسجيل المنشآت التجارية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٨٤-١	ثالثاً- تنفيذ السجل التجاري
٣	١١-٢	ألف- قناة ربط وحيدة للتسجيل التجاري والتسجيل لدى هيئات أخرى: مَجْمَع الخدمات
٥	٩-٦	١- نُهْج مختلفة لإنشاء المجمع
٧	١٠	٢- السلطة المشرفة على المجمع
٧	١١	٣- متطلبات المجمع
٧	٣٧-١٢	باء- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٧	٢٠-١٢	١- استحداث السجل التجاري المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
		٢- الخدمات الأخرى المتعلقة بالتسجيل والمدعومة بحلول قائمة على تكنولوجيا
١١	٢٣-٢١	المعلومات والاتصالات



الصفحة	الفقرات	
		الإطار التشريعي الداعم للسجلات القائمة على تكنولوجيا المعلومات
١٢	٣٦-٢٤	والاتصالات
١٧	٣٧	اعتبارات التكلفة والأمن
		جيم- تبادلية التشغيل بين السجل التجاري والسلطات الحكومية الأخرى واستخدام محدد الهوية الفريد
١٧	٥٨-٣٨	الهوية الفريد
١٩	٤٦-٤٥	الشروط المسبقة
٢٠	٤٩-٤٧	استحداث محددات الهوية الفريدة
٢٢	٥١-٥٠	محددات الهوية الفريدة والمنشآت الفردية
٢٢	٥٢	تقاسم المعلومات وحماية البيانات
٢٣	٥٣	قابلية النظم للتشغيل المتبادل
٢٣	٥٤	إدماج وظائف التسجيل
٢٤	٥٨-٥٥	تبادل البيانات عبر الحدود
٢٥	٧١-٥٩	دال- إدخال تغييرات في القوانين واللوائح الأساسية
٢٦	٦٤-٦٢	الشفافية والمساءلة
٢٧	٦٧-٦٥	وضوح القانون
٢٨	٧١-٦٨	الكيانات الاعتبارية المرنة
٣٠	٨٠-٧٢	هـاء- رسوم تسجيل الشركات والرسوم الأخرى
٣٠	٧٤	١- رسوم التسجيل
٣١	٧٥	٢- الغرامات
٣١	٧٦	٣- الرسوم المحصّلة على المنتجات المعلوماتية
٣٢	٨٠-٧٧	٤- تحديد الرسوم
٣٣	٨٤-٨١	واو- تطوير القدرات

ثالثاً- تنفيذ السجل التجاري

١- ذكر آنفاً في فقرات عدة أنه يمكن تنفيذ تسجيل المنشآت التجارية (اختصاراً: "المنشآت") بواسطة أدوات مؤسسية كثيرة تختلف من ولاية قضائية إلى أخرى. وسوف يتعين على أي دولة تُشرع في عملية إصلاح من أجل تبسيط عملية التسجيل أن تحدد أنسب الحلول وأجمعها لتقديم هذه الخدمة، في ضوء الظروف السائدة محلياً. وبغض النظر عن النهج الذي تختاره الدولة، ثمة جوانب ينبغي أن تؤخذ في الحسبان بعناية، مثل الإطار القانوني والمؤسسي العام المؤثر في تسجيل المنشآت، والأساس القانوني للكيانات المكلفة بتشغيل النظام وكيفية مساءلتها، والميزانية اللازمة لتلك الكيانات. وتبين الشواهد^(١) أن جهود الإصلاح تعتمد، بدرجات متفاوتة، على مجموعة أدوات أساسية، منها: إنشاء قناة ربط وحيدة لتأسيس المنشآت (تشجيع تسميتها بـ"مجمع الخدمة المتكاملة")؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وضمان الترابط بين مختلف الهيئات المشاركة في عملية التسجيل (مع احتمال اعتماد محدد فريد لهوية المنشأة). وثمة عناصر مهمة أخرى، منها وجود إطار قانوني داخلي داعم عموماً لتسجيل المنشآت، ووضع سياسات تسعير ملائمة لاستعمال السجل، وتنمية قدرات مشغلي السجل. ومثلما ذكر في الفقرة ٤٢ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93، من شأن استراتيجيات التوعية الرامية إلى تشجيع تسجيل المنشآت أن تؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ سجل ناجح.

ألف- قناة ربط وحيدة للتسجيل التجاري والتسجيل لدى هيئات أخرى: مجمع الخدمات

٢- ذكر آنفاً أن المنشأة الجديدة تُلزم عادةً بالتسجيل لدى عدّة هيئات حكومية كثيراً ما تطلب تقديم نفس المعلومات التي يجمعها السجل التجاري. وكثيراً ما يتعين على منظمي المشاريع أن يحضروا شخصياً إلى مقر كل من هذه الهيئات وملاء استمارات متعددة. وعادة ما تكون الهيئات المعنية بالضرائب والعدل والعمل والخدمات الاجتماعية منخرطة في هذه العملية، كما يمكن أن تشارك فيها مكاتب إدارية ومؤسسات أخرى، تتباين تبعاً للولاية القضائية المعنية. وهذا يؤدي في كثير من الأحيان إلى إجراءات متعددة تحكمها قوانين مختلفة، وإلى ازدواجية في المعلومات وعدم امتلاك الهيئة المعنية لتلك العملية أو عدم سيطرتها تماماً

(١) انظر 3 J.Olaisen, Business Registration Reform Case Studies, Malaysia, 2009, page 3

عليها. ولعل الأمر الأسوأ بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الراغبة في التسجيل هو احتمال أن تستغرق العملية برمتها أسابيع، إن لم يكن شهوراً.^(٢)

٣- ومن ثم، أصبح إنشاء "مجامع الخدمات" من أشيع الإصلاحات الرامية إلى ترشيد تسجيل المنشآت في السنوات الأخيرة. ومَجْمَع الخدمات (اختصاراً: "المجمع") هو قناة وحيدة يمكن لمنظّمي المشاريع من خلالها الحصول على جميع المعلومات والاستمارات التي يحتاجون إليها لإتمام الإجراءات اللازمة لتأسيس منشآتهم، بدلاً من اضطرارهم إلى الحضور إلى مقار عدة هيئات حكومية مختلفة. وتوجد لدى بعض الدول عدة مجامع منتشرة في أنحاء إقليمها.

٤- أمّا خارج حدود هذا التعريف العام، فقد يختلف نطاق المجامع تبعاً لنوع الخدمات المقدّمة. فبعض تلك المجامع يقتصر على تقديم خدمة تسجيل المنشآت، وقد يمثل هذا في حد ذاته تحسیناً لعملية التسجيل إذا كانت قبل ذلك تتطلب عدة زيارات منفصلة لمقار الهيئات المعنية؛ وثمة مجامع أخرى تؤدي وظائف أخرى تتعلق بتأسيس المنشآت.^(٣) وأشيع هذه الوظائف الأخرى التسجيل الضريبي، وإن كانت هناك أيضاً أمثلة أخرى لمجامع تعالج مسألة التسجيل لأغراض الضمان الاجتماعي والإحصاء. وفي حالات نادرة،^(٤) لا تقتصر المساعدة التي تقدمها المجامع لمنظّمي المشاريع على الأمور المتعلقة بتراخيص وأذون مزاولة النشاط التجاري فحسب، بل تتعداها إلى شؤون الاستثمار وإجراءات الخصخصة والمسائل المتعلقة بالسياحة وإدارة ممتلكات الدولة.

٥- وقد تكون المجامع مكاتب افتراضية أو مادية. والمكاتب المادية الموجودة في المناطق الريفية تلائم بشكل خاص المنشآت التي يصعب عليها الوصول إلى المراكز الحضرية. ويمكن أيضاً بالطبع إتاحة تسجيل المنشآت إلكترونياً كواحد من بين الخيارات المتاحة للتسجيل، أمّا الخيار الآخر فهو الحضور شخصياً إلى مقر المجمع (أو مكتب التسجيل). وتستفيد المجامع الإلكترونية من الحلول المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يتيح إنجاز عدة إجراءات شكلية بسرعة، نتيجة لاستخدام برامجيات مخصصة. وهذه البوابات الإلكترونية

(٢) انظر World Bank Group, Small and Medium Enterprise Department, Reforming Business Registration

.Regulatory Procedures at the National Level, A Reform Toolkit for Project Teams, 2006, page 30

(٣) Investment Climate (World Bank Group), How Many Stops in a One-Stop Shop? A Review of Recent

.Developments in Business Registration, 2009, pages 1 ff

(٤) انظر جورجيا في World Bank and International Finance Corporation, Doing Business 2011

الصفحة ٢١؛ وانظر أيضاً الفقرة ٣٨ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

يمكن أن توفر مرفقاً متكاملًا تماماً أو أن تظل تتطلب تسجيلاً منفصلاً فيما يخص بعض المتطلبات، مثل التسجيل لدى الدوائر الضريبية.^(٥)

١- نُهْجٌ مُخْتَلِفَةٌ لِإِنْشَاءِ الْمَجْمَعِ

٦- لدى إنشاء المجامع، وخصوصاً تلك التي تؤدي وظائف إضافية غير تسجيل المنشآت، يمكن للدول أن تختار من بين عدة نُهْجٍ مُخْتَلِفَةٍ. فهناك نهج "الباب الواحد"، الذي يجمع ممثلين لمختلف الهيئات الحكومية المعنية بالتسجيل في مكان مادي واحد، غير أنه يقتضي من مقدم الطلب أن يتعامل مع كل ممثل على حدة (مثل مسؤول السجل التجاري الذي يتولى أمر الموافقة على اسم المنشأة، والموظف الذي يتحقق من صحة الوثائق، ومسؤول الضرائب وموثق العقود)، مع أن تلك الهيئات تتواصل فيما بينها.^(٦) ومن الواضح أن هذا الحل بسيط نسبياً ولا يتطلب في الأحوال العادية أي تغيير في التشريعات أو المسؤوليات الوزارية، لكنّه يقتضي تعاوناً فعالاً بين مختلف الوزارات الحكومية. وثمة مسألة ينبغي للدولة أن تنظر فيها إذا اختارت هذا النهج، هي مدى الصلاحية التي ينبغي منحها لممثل كل من تلك الهيئات؛ فعلى سبيل المثال، هل ينبغي منحهم صلاحية تقديرية لمعالجة استمارات التسجيل في عين المكان، أم أن دورهم يقتصر على العمل نيابة عن الهيئات التي يمثلونها، وعليهم أن يعودوا بالوثائق إلى مقار الهيئات التي يتبعون لها من أجل مواصلة معالجتها.^(٧) كما أن من المهم أيضاً النظر في توضيح حدود مساءلة ممثلي مختلف الهيئات الحكومية أمام مدير المجمع.^(٨)

٧- وثمة شكل آخر للمجمع، يسمى بـ"الشباك الوحيد" أو "المنضدة الواحدة"، وهو يتيح درجة أعلى من التكامل بين مختلف الهيئات المعنية بتأسيس المنشآت.^(٩) وفي هذه الحالة، تجمع وظائف المجمع بين العمليات اللازمة للتسجيل التجاري وغيره من التسجيلات، مثل التسجيل الضريبي والتسجيل لأغراض الخدمات الاجتماعية، وترتيبات أخرى مثل نشر التسجيل في الجريدة الرسمية أو في الصحف، متى لزم ذلك. وتقدم جميع الوثائق ذات الصلة إلى مدير المجمع، الذي يكون مخولاً ومدرّباً تدريجياً وافياً لقبولها نيابة عن مختلف الهيئات الحكومية المعنية. وتُرسل الوثائق بعدئذ، إلكترونياً أو باليد أو بواسطة خدمة توصيل بريدي، إلى الهيئة المختصة

(٥) انظر الصفحة ٤ من المرجع المذكور في الحاشية ٣ أعلاه.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢؛ وانظر الفقرة ٤٢ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

(٨) انظر الفقرة ٤٢ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

(٩) انظر الصفحة ٣ من المرجع المذكور في الحاشية ٣ أعلاه.

كي تعالجها. ويتطلب هذا النوع من المجامع تنسيقاً تفصيلياً بين مختلف الهيئات الحكومية، التي يتعين عليها تعديل إجراءاتها ضماناً لتدفق المعلومات بصورة فعالة. وقد يلزم إبرام مذكرة تفاهم بين الهيئات الرئيسية المعنية لإرساء شروط تقاسم المعلومات المتعلقة بالشركات.^(١٠) كما قد يتطلب هذا النهج في بعض الحالات تعديلاً في التشريعات.^(١١)

٨- وثمة نهج ثالث، أقل شيوعاً، يقوم على إنشاء كيان مستقل يتولى تنسيق وظيفة تسجيل المنشآت ومعالجة سائر المتطلبات التي يجب على منظمي المشاريع تلبيتها، مثل إعداد الإقرارات الضريبية واستصدار التراخيص اللازمة والتسجيل لدى هيئات الضمان الاجتماعي. ففي إطار هذا النموذج، يتقدم منظم المشروع إلى الكيان المعني بالتنسيق، بعد أن يسجل نفسه في سجل المنشآت، بطلب لاستيفاء مختلف الجوانب الإضافية للإجراءات اللازمة قبل مباشرة نشاطه. ومع أن هذا النهج يفضي إلى إضافة خطوة أخرى، فقد يكون مفيداً لبعض الدول إذ يجنبها ضرورة إعادة هيكلة الهيئات التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن تسجيل المنشآت. غير أن اعتماد هيكل من هذا القبيل قد ينطوي على زيادة في تكاليف الوظائف الإدارية، وربما لا يفضي إلى تقليص الأطر الزمنية اللازمة إلا متى كان يسمح بأداء الوظائف المختلفة تبعاً أو يتيح للهيئات المشاركة في المجمع إقامة شبكات تربطها بالهيئات الأخرى تسريعاً لعملياتها. أمّا من منظور صاحب التسجيل، فتظل هناك مزية التعامل مع مؤسسة واحدة.^(١٢)

٩- وأخيراً، يمكن في الدول التي لديها مرافق متقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعل وظائف الهيئات المعنية بالتسجيل متكاملة تماماً باستخدام قاعدة بيانات مشتركة تتولى تشغيلها إحدى تلك الهيئات وتتيح التسجيل المتزامن لمختلف الأغراض، أي التسجيل التجاري والضريبي والتسجيل لأغراض الخدمات الاجتماعية، وما إلى ذلك. وفي بعض الولايات القضائية، تتولى مسؤولية تسجيل الكيانات التجارية هيئة عمومية (مثل إدارة الضرائب)، أو تكون قد أنشئت كيانات متخصصة لأداء عمليات التسجيل المتزامنة هذه.^(١٣)

(١٠) انظر World Bank Group, Small and Medium Enterprise Department, Reforming Business Registration

.Regulatory Procedures at the National Level, A Reform Toolkit for Project Teams, 2006, page 31

(١١) انظر الصفحة ٣ من المرجع المذكور في الحاشية ٣ أعلاه.

(١٢) انظر Benin and France، المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(١٣) انظر Albania's National Registration Center، المرجع نفسه.

٢- السلطة المشرفة على الجمع

١٠- ثمة مسألة ينبغي للدولة النظر فيها عند إنشاء الجمع؛ هي مكانه. ومن المستصوب عادةً أن يكون الجمع مرتبطاً بشكل مباشر بمكتب السجل التجاري، إمّا بحكم استضافته له أو لكون السجل جزءاً من الجمع. ومن ثم، فقد تكون المؤسسة (أو المؤسسات) المسؤولة عن الجمع هي نفسها المشرفة على عملية التسجيل التجاري. وفي هذا النهج، ينبغي التأكد من أن تلك المؤسسات مهيأة لإدارة الجمع. وثمة أمثلة من مختلف الولايات القضائية تدل على أنه عندما تكون سلطات من قبيل الأجهزة التنفيذية هي المسؤولة عن تسجيل المنشآت، تكون لدى تلك السلطات أيضاً المهارات اللازمة لأداء وظائف الجمع. وينطبق هذا أيضاً على الغرف التجارية والمفوضيات الحكومية والسلطات الرقابية.^(١٤) ولا تتوافر سوى أمثلة قليلة جداً لمحاكم اعتمدت نهجاً قائماً على الجمع في الدول التي تتولى فيها المحاكم وظيفة تسجيل المنشآت.

٣- متطلبات الجامع

١١- على الرغم من أن الجامع لا تتطلب بالضرورة إجراء تغييرات في الإطار القانوني الداخلي، فمن المهم، مثلما ذكر في الفقرات الواردة أعلاه، أن يكون أعمال تلك الآليات صحيحاً من الناحية القانونية، وهذا قد ينطوي على مواءمة القوانين القائمة مع الهيكل الجديد وطريقة العمل الجديدة. ومن ثم، فإن مدى التغييرات سوف يتباين تبعاً لاختلاف احتياجات الدول. وإلى جانب ذلك، ينبغي تخصيص ميزانيات كافية لتلك الجامع، لأن تكاليف إنشائها وصيانتها قد تكون عالية جداً، كما ينبغي تزويدها بموظفين مدربين تدريباً جيداً ورصد أدائها بشكل منتظم من جانب السلطة المشرفة، بناء على إفادات الزبائن.

باء- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١- استحداث السجل التجاري المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٢- من الجوانب المهمة لترشيد نظام تسجيل المنشآت، مثلما ورد في الفقرات ٤٧ إلى ٥٥ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93، البتُّ في الشكل الذي سيعمل به ذلك النظام، أي ما إذا كان ينبغي أن يكون قائماً على أساس ورقي أم مدعوماً بتكنولوجيا حديثة. واستناداً إلى الشواهد المتاحة، أعربت ورقة العمل هذه في فقرات عدة عن رأي مفاده أن

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

تُستخدم حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشغيل نظام تسجيل المنشآت كلما سمحت حالة التكنولوجيا المحلية بذلك، لأن تلك الحلول توفر أكفأ وأنجع الوسائل لأداء وظائف التسجيل.

١٣- وتبعاً لمستوى تطور الدولة المنفذة، قد يكون استحداث نظام لتسجيل المنشآت مدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمراً صعباً وباهظ التكلفة، لأنه قد يتطلب إصلاحات تشريعية تتيح استخدام التوقيع الإلكتروني أو سن قوانين خاصة بأمن المعلومات و/أو إنشاء منصات معقدة لأغراض الحكومة الإلكترونية أو غير ذلك من مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي عدد من الدول النامية والاقتصادات المتوسطة المستوى، مثلاً، لا تتاح عبر الإنترنت إلا المعلومات المتعلقة بتسجيل المنشآت، إذ لا يكون قد نُفذ بعدُ سجل إلكتروني عامل. وربما يُعزى هذا إلى أن تحقيق إتاحة المعلومات إلكترونياً هو أقل تكلفة وصعوبة من إنشاء سجل إلكتروني، كما لا يتطلب أيّ إصلاح تشريعي أو تكنولوجيا معلومات واتصالات متخصصة.

١٤- وربما كان النهج المرحل هو السبيل المناسب في الأماكن التي لم ينتشر فيها التوصيل بالإنترنت على نطاق واسع.^(١٥) وفي هذه الحالة، تبدأ الأئمة باستخدام قواعد بيانات بسيطة وتطبيقات خاصة بسير العمل في العمليات الأساسية، مثل البحث بالأسماء أو تقاسم المعلومات مع هيئات حكومية أخرى، ثم ترتقي إلى استخدام أنظمة أكثر تطوراً قائمة على الشبكة العالمية، تتيح للزبائن التعامل مع السجل كلياً عبر الإنترنت. وقد تكون هذه الأنظمة القائمة على الشبكة العالمية ملائمة جداً للمنشآت الأصغر حجماً التي تعمل على مَبَعْدَة من مقر السجل، شريطة أن يكون منظمو المشاريع أولئك قادرين على الوصول إلى النظام. أمّا المرحلة الأخيرة لهذا النهج فهي تحقيق قابلية التشغيل التبادلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستخدمها الهيئات المشاركة في تسجيل المنشآت.

١٥- وينبغي أن تكون الطرائق المستخدمة لإنشاء النظام الإلكتروني متسقة مع الإصلاحات اللازمة، لأنها هي التي ستقرر نجاح المبادرة أو فشلها. فالانتقال مباشرة إلى حل

(١٥) استُمدت معظم المعلومات الخلفية التي يستند إليها هذا الباب والباب الذي يليه من تجارب المنظمات الدولية، وخصوصاً البنك الدولي، في مجال المساعدة التقنية. انظر، على وجه الخصوص، Investment Climate، (World Bank Group), Reforming Business Registration: A Toolkit for the practitioners, 2013, pages 12 ff.

إلكتروني كامل قبل إعادة هندسة عمليات السجل التجاري كثيراً ما يكون خاطئاً، لأنَّ الحلول المصممة حينئذٍ لن تكون قادرة على استيعاب كل فوائد التكنولوجيا.^(١٦)

١٦- ولعل النهج الأبسط للدول التي تستهل نشاطها في هذا المجال هو إنشاء موقع شبكي ثري المحتوى يُجمَع معلومات التسجيل ويوفر استمارات قابلة للتنزيل ويمكن للمستخدمين من تقديم إفادات مرتجعة. فمن شأن هذا المورد البسيط أن يسمح للمستخدمين بالحصول على المعلومات والاستمارات من مكان واحد وأن يزيد من كفاءة السجلات بتمكين المستخدمين من إرسال استفسارات بالبريد الإلكتروني قبل الذهاب إلى مكاتب السجل بالاستمارات المملوءة.^(١٧) وبما أنَّ هذا الحل لا يتطلب وصلة إنترنت ثابتة، فقد يروق للدول التي لديها وصلات محدودة بالإنترنت.

١٧- وإذا كان المتاح من نطاق الترددات الخاص بالإنترنت محدود العرْض، فإنَّ أتمتة عمليات الاستقبال الأمامية وعمليات المعالجة مركزية قبل الانتقال بالنظام إلى العمل عبر الإنترنت وهي النهج المناسب في هذه الحالة. وإذا كان للسجل فروع خارج مقره الرئيسي (في مناطق ريفية مثلاً)، فمن المهم إنشاء وصلة خاصة للاتصال بها عبر الإنترنت. ومع أنَّ هذا النهج لا يُغني منظمي المشاريع عن الذهاب إلى مقر السجل، فإنَّ من شأنه، على الأقل، أن يرسي أساساً يمكن أن يستند إليه السجل لاحقاً في إنشاء منصة شبكية أكثر تطوراً. ومن العوامل المحورية، حتى في هذه المرحلة الأولية، أن يكون النظام قادراً على رقمنة السجلات القديمة واستيعاب المعلومات الأساسية، مثل أسماء المساهمين والمديرين، في قاعدة بيانات السجل.^(١٨)

١٨- ومتى كانت قدرات الحكومة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفوذ إلى الإنترنت تسمح بالتجارة الرقمية، أمكن إنشاء منصات تتيح للمنشآت تقديم طلبات التسجيل وسداد رسومه عبر الإنترنت، وكذلك تقديم الحسابات السنوية وتحديث بيانات التسجيل بما يتواءم مع تغير عملياتها. وفيما يتعلق بسداد رسوم التسجيل عبر الإنترنت، تجدر الإشارة إلى أنَّ الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستعتمد على وسائط السداد المتاحة في الدولة المعنية وعلى الإطار التنظيمي الذي يحدد وسائط السداد التي يمكن لأيِّ سلطة عمومية قبولها. وتبين التجربة أنه عندما تكون الولاية القضائية قد سنّت قوانين تسمح بالسداد الإلكتروني، يكون الخيار الأنجع هو الجمع بين تقديم الطلب وسداد

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) المرجع نفسه.

الرسوم إلكترونياً في خطوة واحدة. وينبغي أن تشتمل أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيح هذه الإمكانيات على وسائل لرصد الأخطاء، بحيث لا تقدّم الطلبات قبل إتمام عمليات السداد ويكون بمقدور موظفي السجل أن يروا بيانات السداد جنباً إلى جنب مع الطلب.^(١٩) أمّا في حال اشتراط سداد الرسوم قبل التسجيل، فإنّ هذا يمثل خطوة إجرائية منفصلة ويكون استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتبسيط إجراءات تقديم الطلبات وإجراءات السداد.

١٩- وعندما تكون الدولة قد أنشأت مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتحقيق الأتمتة الكاملة للسجل، أمكنها النظر في دمج عمليات التسجيل الإلكترونية مع عمليات التسجيل اللازمة لأغراض الضرائب والضمان الاجتماعي وغير ذلك من الأغراض. وحتى إذا لم يجسّد النظام أيّ دمج مع عمليات تسجيل أخرى، فيظل من المستصوب أن تنشئ الدول قدرات لتبادل البيانات بحيث يتسنى تقاسم المعلومات المتعلقة بالشركات فيما بين الهيئات الحكومية. وهناك لمسة تحسين ختامية، هي استحداث آليات لتعميم منتجات معلوماتية تجارية على جميع الجهات المهتمة. فمن شأن منتجات من هذا القبيل أن تسهم إسهاماً كبيراً في استدامة السجل المالية (انظر الفقرة ٧٦ أدناه)؛ ففي الدول التي لديها أنظمة تسجيل إلكترونية بالغة التطور، يمكن للسجلات أن تستمد ما يصل إلى ٤٠ في المائة من مجموع عائداتها التشغيلية عن طريق بيع تلك المعلومات.^(٢٠)

٢٠- وثمة مسألة يرحح أن تنشأ عندما يكون السجل الإلكتروني قادراً على تقديم خدمات كاملة، هي ما إذا كان ينبغي إلغاء التقديم الورقي كلياً أم الاحتفاظ بشكلي التسجيل الورقي والإلكتروني. وتحو السجلات في كثير من الولايات القضائية إلى الأخذ بحلول مختلطة تجمع بين المستندات الإلكترونية والورقية أو بالمعالجة الإلكترونية واليدوية أثناء التقاضي (انظر أيضاً الفقرات ٤٧ إلى ٥٥ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93). وقد يفضي هذا النهج إلى تكبير السجلات تكاليف كبيرة، إذ يتطلب النظام أدوات وإجراءات مختلفة. كما أنّ من المهم في حالة الأخذ بهذا الخيار وضع قواعد لتحديد وقت التسجيل في حالتي التقديم الورقي والإلكتروني. وأخيراً، يجب معالجة الطلبات الورقية على أية حال لكي يتسنى تحويل المعلومات الواردة في المستند الورقي إلى بيانات يمكن معالجتها إلكترونياً؛ وهذا يمكن تحقيقه من خلال المسح الضوئي للطلب الورقي. غير أنه من المرجح أن يضطر السجل إلى تعيين

(١٩) انظر: Investment Climate (World Bank Group), Innovative Solutions for Business Entry Reforms:

.A Global Analysis, 2012, page 13

(٢٠) انظر الصفحة ١٣ من المرجع المذكور في الحاشية ١٥ أعلاه.

موظفين لمراجعة القيد المدوّن عن طريق المسح الضوئي للتأكد من مطابقته للطلب الورقي المقدم، مما يضيف خطوة تزيد من تكاليف استخدام النظام الإلكتروني وتحد من منافعه.^(٢١)

٢- الخدمات الأخرى المتعلقة بالتسجيل والمدعومة بحلول قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢١- ينبغي للأئمة أن تمكّن السجل من أداء وظائف أخرى إلى جانب معالجة الطلبات. ففي الولايات القضائية التي تشترط، مثلاً، تقديم الطلبات وإعادة ملء الاستمارات إلكترونياً في شكل يسير الاستعمال، يمكن أن تساعد الأئمة المنشأة في التقديم الإلزامي لبيان العائدات السنوية و/أو الحسابات السنوية.^(٢٢) كما أنّ تقديم الطلبات إلكترونياً وأتمتة عمليات المراجعة يساعدان على خفض الزمن الذي يستغرقه السجل في معالجة الطلبات.^(٢٣)

٢٢- ومن شأن التسجيل المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يساعد السجل أيضاً في إجراءات إلغاء التسجيل. فهذه الإجراءات تتطلب في العادة إعلاناً رسمياً بأن هناك منشأة سيلغى تسجيلها (انظر الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93 والفقرة ٢٠ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.1)، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تتيح أتمتة هذه الإعلانات منذ بدء العملية إلى إصدار إشعار نمطي، مما يعين السجلات على ضمان عدم إلغاء تسجيل أي منشأة قبل انقضاء المهلة المتاحة للدائنين وعلى تقليص زمن المعالجة. غير أنّ تحقيق الفعالية التامة يتطلب أن يكون اعتماد النظام القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدعوماً بإجراءات ميسرة تتيح للمنشآت إلغاء تسجيلها بطريقة مبسطة وسريعة.^(٢٤)

٢٣- ويمكن للحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدعم أيضاً إجراءات المتابعة والإنفاذ التي تتبعها السجلات التجارية في حال عدم التزام المنشأة بمتطلبات التسجيل. ففي إحدى الولايات القضائية، على سبيل المثال، يقوم نظام المعالجة المركزي في

(٢١) انظر الصفحة ١٣ من المرجع المذكور في الحاشية ١٩ أعلاه؛ وانظر أيضاً الفقرة ١٤ من الوثيقة

A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.1.

(٢٢) من شأن إعادة ملء الاستمارات أن تتيح ملء خانات معينة أو توماتياً بالاستناد إلى المعلومات التي سبق أن قدمها صاحب التسجيل أو التي احتفظ بها في حساب المستعمل الخاص به. وعندما تحدث تغيرات في المعلومات الخاصة بصاحب التسجيل لا يضطر صاحب التسجيل إلى ملء الاستمارة كلها مرة أخرى، بل يكفي بإدخال التغييرات ذات الصلة، وتخزين المعلومات الواردة في الاستمارة المعاد ملؤها ويمكن جعلها متاحة للاطلاع أمام الهيئات المعنية الأخرى أو قابلة للتبادل معها.

(٢٣) انظر الصفحة ١٥ من المرجع المذكور في الحاشية ١٩ أعلاه.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

السجل برصد قيود المنشآت وكشف ما إذا كانت هناك ملابسات معينة تدل على أن المنشأة غير ممثلة للشروط القانونية. وعندئذ يصدر النظام إشعاراً تلقائياً إلى المنشأة المعنية لتصحيح الوضع. فإذا لم تفعل المنشأة ذلك في غضون المهلة القانونية، بدأ النظام المؤتمت إجراءً جديداً لإحالة القضية إلى المحكمة المحلية، التي قد تصدر قراراً بتصفية قسرية للمنشأة. وعند إصدار قرار التصفية القسرية، تُبلغ المحكمة السجل بذلك لكي يلغي تسجيل المنشأة.^(٢٥)

٣- الإطار التشريعي الداعم للسجلات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٤- يتطلب إنشاء نظام تسجيل مدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إطاراً قانونياً وتنظيماً جيد التصميم يدعم البساطة والمرونة ويتحاشى، إلى أبعد حدٍّ ممكن، منح الصلاحية التقديرية والاستثناءات. فمن الصعب، على سبيل المثال، مواءمة الأحكام التي تستلزم تفسير عدة وثائق وجمع أجزاء من المعلومات من هنا وهناك مع متطلبات المعالجة الإلكترونية؛ وينطبق هذا أيضاً على استخدام الصلاحية التقديرية والتراكيب المعقدة للقواعد والاستثناءات.

٢٥- وينبغي للدول أن تعتمد تشريعات تُيسر تنفيذ الحلول الإلكترونية، وإن كان ينبغي ألا يُنظر في الإلزام باستخدام هذه الحلول إلا عندما تكون مختلف الجهات المعنية بعملية التسجيل (بما فيها صاحب التسجيل والهيئات الحكومية وغيرها من السلطات ذات الصلة) مستعدة للامتثال. كما ينبغي للدول، لدى إعداد تشريعات من هذا القبيل، أن تأخذ في حسابها أنه في حين أن بعض عناصر الإطار القانوني يمكن أن تُفحص إلكترونياً، لا بد أن يتولى أحد موظفي السجل معالجة أكثر جوانب العملية تعقداً. فعلى سبيل المثال، يمكن للنظام الإلكتروني أن يفحص الأرقام المجردة (مثل ما إذا كان رأس المال السهمي المذكور يفي بشرط الحد الأدنى)، بينما يتعين على موظف السجل أن يتأكد من أن رأس المال السهمي المسجل يطابق الرقم الوارد في المستندات.^(٢٦)

٢٦- وبما أن تكنولوجيا المعلومات هي مجال مُتسِّم بسرعة التطور، فمن المستصوب أن توضع مبادئ قانونية توجيهية في التشريع الرئيسي، مع ترك أمر النص على الأحكام الخاصة التي تنظم عمل النظام تفصيلاً ومتطلبات النظام للتشريع الثانوي (انظر الفقرة ٥٩ أدناه).^(٢٧) ومتى أصبحت عملية التسجيل مؤتمتة بالكامل، ينبغي للدول وضع أحكام (يفضل أن تُدرج

(٢٥) انظر النزويج، الصفحة ١٦ من المرجع المذكور في الحاشية ١٩ أعلاه.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و١٤.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

في التشريع الثانوي) أو سياسات تضبط عملية تبادل البيانات فيما بين الهيئات الحكومية تفادياً لأيّ نقص في التعاون بين الهيئات المختلفة.

(أ) المستندات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية

٢٧- يمثل تدوين المعلومات في سجل مدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعاملاً بين منشأة وحكومة، وينبغي أن يخضع لنفس المعاملة التي يخضع لها أيّ تعامل إلكتروني آخر بمقتضى التشريع الداخلي.^(٢٨) ومن ثم، ففي حال عدم وجود إطار تشريعي داخلي ملائم للتعاملات الإلكترونية، يكون إقرار وتنظيم استخدام تلك التعاملات إحدى الخطوات الأولية لأيّ إصلاح يهدف إلى دعم تسجيل المنشآت إلكترونياً. وينبغي للدول، ضمن جملة أمور، أن تعتمد قوانين تسمح بالتوقيعات الإلكترونية وتتقدم المستندات الإلكترونية (انظر الفقرة ٣٢ أدناه).^(٢٩) ففي بعض الدول، على سبيل المثال، يُعتبر استخدام توقيع إلكتروني متقدم أمراً إلزامياً عند إرسال معلومات إلى السجل التجاري. وعند سنّ قوانين بشأن الخطابات الإلكترونية، ينبغي لتلك القوانين أن ترسي، كحد أدنى، مبادئ عدم التمييز والحياد التكنولوجي والتعادل الوظيفي، مما يتيح معاملة المعلومات الورقية والإلكترونية على قدم المساواة. ويكفل مبدأ عدم التمييز منع تجريد أيّ مستند من مفعوله القانوني أو صلاحيته أو وجوبية إنفاذه لمجرد كونه ذا شكل إلكتروني. أمّا مبدأ الحياد التكنولوجي فيستلزم اعتماد أحكام محايدة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة. وأمّا مبدأ التعادل الوظيفي فيرسي المعايير التي يمكن على أساسها اعتبار الخطابات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية معادلة للخطابات الورقية والتوقيعات اليدوية.

٢٨- ومن المستصوب كذلك أن يتضمن القانون أحكاماً للحد من المخاطر المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي من شأنها أن تمس بصلاحية المعلومات المرسلة بوسائل إلكترونية، بل وبصلاحيتها القانونية في بعض الولايات القضائية. ومن أشيع تلك المخاطر: التحقق من هوية منظم المشاريع المتقدم بطلب التسجيل (والذي يشار إليه بتعبير "التوثق")؛ ومنع أيّ تغيير مقصود أو غير مقصود في المعلومات أثناء نقلها (والذي

(٢٨) انظر A. Lewin, L. Klapper, B. Lanvin, D. Satola, S. Sirtaine, R. Symonds, Implementing Electronic Business Registry (e-BR) Services, Recommendations for policy makers based on the experience of EU Accession Countries, 2007, page 47.

(٢٩) اعتمدت الأونسيترال عدة نصوص تناول التجارة الإلكترونية يمكن الاطلاع عليها وعلى معلومات ذات صلة بها في الموقع الشبكي للأونسيترال على العنوان: www.uncitral.org.

يشار إليه بتعبير "السلامة")؛ وضمن عدم قدرة أي من الطرفين، المرسل أو المتلقي، إرساله الرسالة المنقولة أو تلقيها (والذي يشار إليه بتعبير "عدم التنصل")؛ ومنع إفشاء المعلومات لأفراد أو أنظمة دون إذن (والذي يشار إليه بتعبير "السرية").^(٣٠) وقد تكون هذه المخاطر أشد إشكالية في الدول التي لا يلزم فيها القانون السجلات التجارية بالتحقق من صحة المعلومات المقدمة أثناء عملية التسجيل، إذ قد يكون من السهل نسبياً العبث بأنظمة التسجيل وعمليات تقديم الطلبات.

٢٩- ويمثل التحقق من هوية صاحب التسجيل وضمن سلامة الطلب والمستندات المرفقة به عنصرين أساسيين في ضمان الثقة في أنظمة التسجيل المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها المشابهة. وينبغي للدول أن تنعم النظر في المتطلبات اللازمة توافرها في التوقعات الإلكترونية والمستندات الإلكترونية لتقليل مخاطر سرقة الهوية المؤسسية^(٣١) والمعلومات إلى أدنى حد ممكن (انظر أيضاً الفقرة ٧٨ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.1).

٣٠- وسواء أكان اعتماد تشريع بشأن التوقيعات الإلكترونية سابقاً لأوانه في ظل البنية التحتية التكنولوجية المتاحة في الدولة أم لا، فثمة طرائق أخرى متنوعة لمنع سرقة الهوية المؤسسية وضمن الأمن. وقد أرست تجارب عدد من الدول أسساً لممارسات يمكن تكرارها في مناطق أخرى. ومن بين الطرائق البسيطة: استخدام أسماء مستعملين وكلمات سر ملائمة؛ وإصدار شهادات إلكترونية؛ والتحقق البيومتري (مثل البصمات)، وإنشاء أنظمة رصد و/أو أنظمة بريد إلكتروني تُبلغ المستعملين المسجلين بما أدخل من تغييرات أو كلما دُوّنت مستندات في قيود منشآتهم؛ وتطبيق أو زيادة العقوبات المفروضة على تقديم معلومات زائفة و/أو مضللة إلى السجلات التجارية. ومن النُهُج المتبعة في بعض الولايات القضائية اشتراط تَحَقُّق كاتب عدل أو سلطة معينة أخرى من هوية الشخص الذي يسجل المنشأة. وفي حال تَعَدُّر ذلك، قد يُلزم منظمو المشاريع بالحضور شخصياً إلى مكتب السجل للتحقق من هوياتهم. وهناك نهج آخر، متبع في ولايات قضائية أخرى، لا يسمح إلا للأشخاص المحددين صراحة في القانون بأن يقدموا طلب قيد في السجل أو تغيير قيد في السجل. ويجب بعد ذلك توثيق هذا الطلب لدى كاتب عدل أو سلطة معينة أخرى (إن كان مقدماً في شكل ورقي). غير أن من شأن اللجوء إلى كاتب عدل أو جهة وسيطة أخرى، أو الحضور شخصياً إلى

(٣٠) انظر الصفحة ١٢ من المرجع المذكور في الحاشية ١٩ أعلاه.

(٣١) قد تحدث سرقة الهوية المؤسسية من خلال سرقة أو إساءة استعمال المحددات الرئيسية لهوية ووثائق تأسيسها، أو العبث بطلب التسجيل وقيود السجل الخاصة بالمنشأة أو تزويرها، أو من خلال أنشطة إجرامية أخرى. وعلى الرغم من استخدام تعبير "المؤسسية"، فإن المؤسسات أو الشركات ليست هي الكيانات التجارية الوحيدة التي تقع ضحية لهذا النوع من الجرائم. فقد يكون أي نوع من المنشآت أو المؤسسات، أيّاً كان حجمها أو هيكلها القانوني، بما فيها المنشآت الوحيدة المالك وشركات التضامن والشركات المحددة المسؤولية، هدفاً لسرقة الهوية التجارية.

مكتب السجل أن يقيم عوائق باهظة التكلفة ومستغرقة للوقت أمام المنشآت الراغبة في التسجيل، ولا سيما المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. لذا، قد يجدر بالدول، من أجل تسهيل تسجيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تَنحُوَ إلى اعتماد طرائق أبسط للتوثق من هوية منظمي المشاريع، مثل استخدام أسماء مستعملين وكلمات سر ملائمة. وقد يكون هذا ملائماً بشكل خاص للمنشآت الصغرى أو في حالة عزم المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة على التسجيل، ولكن مع اختيار شكل تجاري مبسّط.

(ب) إرسال الرسائل الإلكترونية وتلقيها^(٣٢)

٣١- ثمة مسألة أخرى ينبغي النظر فيها لدى تنفيذ السجل التجاري باستخدام حلول قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي أن السجلات الإلكترونية قد تجعل التيقن من وقت ومكان إرسال المعلومات وتلقيها أمراً صعباً. وهذا جانب قد يكتسي أهمية بالنظر إلى ما تتسم به بعض طلبات التسجيل من حساسية زمنية، مثل تحديد وقت تسجيل المنشأة ومكانه بدقة. ولهذا السبب، سيكون من الأهمية بمكان أن تكون هناك قواعد واضحة لتحديد وقت "إرسال" و"تلقي" الرسائل الإلكترونية. وإذا لم تكن هذه القواعد محدّدة بوضوح في الإطار التشريعي للدولة، أو غير محدّدة بالقدر اللازم من الدقة لأغراض طلبات التسجيل ذات الحساسية الزمنية، فقد يلزم عندئذ وجود قوانين مخصصة تعالج مسألة الإرسال والتلقي.

(ج) قوانين الأونسيترال النموذجية

٣٢- لعله يجدر بالدول التي تشترع أنظمة قانونية بشأن الخطابات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية أن تنظر في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية.^(٣٣) فهذان النصان التشريعيان يرسيان مبادئ الموثوقية، المشار إليها أعلاه، اللازمة لضمان المساواة في معاملة الخطابات الورقية والإلكترونية، كما يعالجان بتوسع أحكاماً تتناول مسائل الصلاحية القانونية للمستندات والتوقيعات الإلكترونية، والتوثق، ووقت ومكان إرسال الرسائل الإلكترونية وتلقيها. ونظراً للطريقة التي أثبتت في التفاوض حول هذين القانونين النموذجيين واعتمادهما، وكذلك سائر نصوص الأونسيترال التشريعية، فهما يوفران حلولاً ملائمة لمختلف التقاليد القانونية والدول المختلفة من حيث التطور الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، من شأن التشريعات الداخلية

(٣٢) انظر الصفحة ٤٨ من المرجع المذكور في الحاشية ٢٨ أعلاه.

(٣٣) انظر www.uncitral.org.

المستندة إلى قوانين الأونسيرال النموذجية أن تسهل كثيراً الاعتراف بالمستندات والتوقيعات الإلكترونية عبر الحدود.

(د) تشغيل السجل المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٣- لدى إنشاء سجل مدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سوف يتعين على الدول أن تنظر في المسائل المتعلقة بكيفية التعامل مع البيانات الشخصية المدرجة في طلب التسجيل (انظر أيضاً، في هذا الصدد، الفقرة ٨ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.1، والفقرة ٥٢ أدناه) وكيفية حماية تلك البيانات وتخزينها واستعمالها. وينبغي وضع تشريعات ملائمة تكفل حماية البيانات. ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، هناك عدة إعازات تسري في حال تضمّن الطلب بيانات تتعلق بأفراد (مثل معلومات عن الموظفين أو المديرين).

٣٤- وثمة جانب آخر قد يجدر بالدول أن تأخذه بعين الاعتبار، هو الأخطار الطبيعية أو الحوادث الأخرى التي من شأنها أن تفسد معالجة البيانات الموجودة لدى السجل الإلكتروني وتحت مسؤولية مكتب السجل، وجمع تلك البيانات ونقلها وحمايتها. ونظراً لما يتوقعه المستعملون من موثوقية في عمل السجل، يتعين على موظفي السجل أن يتكفلوا بأن يكون أي انقطاع في العمليات وجيزاً وغير متكرر وضيئيل الإضرار بالمستعملين والدول.^(٣٤) ولذلك، ينبغي للدول أن تضع تدابير ملائمة لتيسير حماية السجل القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(هـ) الأخطار التي يمكن أن تتهدد السجلات المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٥- لا تقتصر الأخطار التي يحتمل أن يتعرض لها السجل المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأعطال المتعلقة بسير العمل اليومي للسجل، بل تتضمن أيضاً الأنشطة الإجرامية التي يحتمل ارتكابها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن ثم يمثل توفير تدابير إنفاذ علاجية فعالة جزءاً مهماً من أي إطار تشريعي يستهدف دعم استخدام الحلول الإلكترونية في تسجيل المنشآت. ومن المسائل النمطية التي ينبغي للدول معالجتها الوصول إلى السجل الإلكتروني أو التدخل في عمله دون إذن؛ واعتراض البيانات أو العبث بها دون إذن؛ وإساءة استعمال الأجهزة؛ والاحتيال والتزييف.^(٣٥)

(٣٤) انظر الصفحة ٤٩ من المرجع المذكور في الحاشية ١٩ أعلاه.

(٣٥) المرجع نفسه.

(و) التشريعات الخاصة بالسداد الإلكتروني

٣٦- كان قد ذُكر في الفقرة ٥١ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93 والفقرة ١٨ أعلاه أنه يمكن للدول، متى بلغت مستوىً معيناً من النضج التكنولوجي، أن تنظر في إنشاء منصات إلكترونية تتيح للمنشآت سداد الرسوم إلكترونياً عند تقديم طلباتها إلى السجل. وهذا يتطلب سن تشريعات ملائمة تتعلق بالمدفوعات الإلكترونية، تمكيناً للسجل من قبول المدفوعات عبر الإنترنت. وعلى سبيل المثال، ينبغي لتلك القوانين أن تعالج مسائل مثل ماهية الجهة التي يُسمح لها بتقديم الخدمة، وبأي شروط؛ وإتاحة الوصول إلى أنظمة السداد عبر الإنترنت؛ ومسؤولية المؤسسة التي تقدم تلك الخدمة، ومسؤولية الزبون، وتصويب الأخطاء. كما ينبغي أن تكون تلك القوانين متسقة مع سياسة البلد العامة بشأن الخدمات المالية.

٤- اعتبارات التكلفة والأمن

٣٧- عند إنشاء نظام تسجيل إلكتروني، يجب أيضاً إيلاء عناية لمستوى الأمن المطلوب وما يرتبط به من تكلفة ومن المهم بوجه خاص الموازنة بين الخطر المقترن بتفاعل معين (بين السجل والمنشأة، أو بين السجل وهيئات عمومية أخرى) والتكاليف والأعمال الإدارية اللازمة لضمان أمن ذلك التفاعل، إذ إن تديني مستوى الأمن قد يُنفّر الأطراف من استعمال الخدمات الإلكترونية (ما لم يكن إلزامياً)، لكن التدابير الأمنية المشددة الباهظة التكلفة قد يكون لها نفس المفعول.^(٣٦)

جيم- تبادلية التشغيل بين السجل التجاري والسلطات الحكومية الأخرى واستخدام محدّد الهوية الفريد

٣٨- مثلما ذُكر في الفقرة ٢ أعلاه، عادة ما تُلزم المنشآت بالتسجيل لدى عدة هيئات حكومية (مثل دوائر الضرائب والخدمات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية)، مما يستتبع في كثير من الأحيان تقديم نفس المعلومات التي يجمعها السجل التجاري إلى تلك الهيئات. وفي الولايات القضائية التي تعمل فيها هذه الهيئات بمعزل عن بعضها البعض، لا يستبعد أن يفضي هذا الإجراء إلى ازدواجية في الأنظمة والعمليات والجهود، وهذه الازدواجية ليست باهظة فحسب، بل قد تتسبب أيضاً في أخطاء. كما أنه إذا خصصت الهيئات أرقام تسجيل للمنشآت التي تسجلها وكان استخدام هذه الأرقام وتفردها محصورين في الهيئة التي

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

تخصصها، فإن تبادل المعلومات بين تلك الهيئات يقتضي من كل هيئة أن تضع خرائط لمختلف محددات الهوية التي تستخدمها الهيئات الأخرى. وحتى في حال استخدام حلول إلكترونية، قد تسهل هذه الحلول رسم تلك الخرائط ولكن لا يمكنها أن تحول دون إمكانية استخدام كيانات مختلفة محدد هوية واحداً، مما يقلل من الفوائد (من حيث التكاليف والجدوى العملية) المتأتية من استخدام تلك الأدوات.^(٣٧)

٣٩- ومن ثم، لجأت عدة ولايات قضائية في السنوات الأخيرة إلى اعتماد أنظمة تسجيل متكاملة تتضمن فيها الطلبات المقدمة لتسجيل المنشأة كل المعلومات التي تطلبها الهيئات المختلفة. ومتى تم تسجيل المنشأة، يرسل السجل المعلومات الواردة في طلب تسجيلها إلى جميع الهيئات المعنية، ثم تُعاد المعلومات مع ما يلزم من موافقات إلى السجل، الذي يرسل المعلومات والموافقات مباشرة إلى منظم المشروع.^(٣٨) ومع أن هذا النهج مفيد لجميع المنشآت على اختلاف أحجامها، فهو مفيد بوجه خاص للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي قد لا تمتلك الموارد الضرورية للامتثال لما تفرضه الهيئات الحكومية المتعددة من شروط للتأسيس.

٤٠- ولعله يجدر بالدول التي تستهدف تعزيز هذا النوع من التكامل بين مختلف الهيئات أن تأخذ في اعتبارها أن بعض المنظمات الدولية استحدثت في السنوات الأخيرة أدوات تيسر التعاون فيما بين الوكالات. فعلى سبيل المثال، استحدثت إحدى المنظمات الدولية نظاماً إلكترونيًا يتيح تبادلية التشغيل بين مختلف الهيئات العمومية المعنية بتسجيل المنشآت ولا يتطلب سوى تغييرات طفيفة، أو لا شيء منها بتاتاً، في العمليات الداخلية للهيئات المشاركة وأنظمتها الحاسوبية.^(٣٩)

٤١- واستحدثت بعض الدول المتقدمة نهجاً أكثر تطوراً يحسّن إلى حد بعيد تبادل المعلومات طوال دورة عمر المنشأة. ويتطلب هذا النهج استخدام رقم تعريف فريد واحد، أو محدّد هوية فريد، للمنشأة يربط المعلومات بالمنشأة المعنية ويتيح تقاسم ما يتعلق بها من معلومات فيما بين مختلف هيئات القطاعين العام والخاص.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٣٨) انظر الصفحة ٩ من المرجع المذكور في الحاشية ١٥ أعلاه.

(٣٩) يوفر برنامج تيسير الأعمال التجارية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أداة إلكترونية مصممة لحوسبة الإجراءات الإدارية البسيطة أو المعقدة (التسجيل الإلكتروني) وتستطيع معالجة عمليات مترامنة تتعلق ببيئات متعددة (مثل السجل التجاري ومكتب الضرائب والخدمات الاجتماعية)، مما يعزز تبادلية التشغيل بين هذه الهيئات المختلفة. انظر <http://businessfacilitation.org/> والفقرة ٤٠ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.81.

٤٢- ويتركب محدّد الهوية الفريد من مجموعة أرقام أو حروف تميز الكيانات المسجلة بعضها عن بعض؛ ولا يخصص محدّد الهوية هذا للمنشأة الواحدة إلا مرة واحدة (عند تأسيسها عادةً)، ولا يتغير ما بقيت تلك المنشأة قائمة. وتستخدم جميع الهيئات المعنية نفس محدّد الهوية الفريد لتلك المنشأة، مما يتيح تقاسم المعلومات عن ذلك الكيان المسجل بعينه ضمن إطار القطاع العام أو الخاص أو فيما بينهما.^(٤٠)

٤٣- وقد أثبتت تجربة الدول التي اعتمدت محدّدات الهوية الفريدة أنها مفيدة. فهي تتيح، مثلما ذكر آنفاً، لجميع الهيئات الحكومية إمكانية التعرف بسهولة على الشركات الجديدة والقائمة وإجراء مضاهاة للمعلومات المتعلقة بها. كما أنّ استخدام محدّدات الهوية الفريدة يحسّن نوعية المعلومات الموجودة لدى السجل التجاري، لأنّ محدّدات الهوية تضمن ربط المعلومات بالكيان الصحيح، حتى وإن تغيرت سماته الدالة عليه (مثل الاسم والعنوان ونوع النشاط). وإلى جانب ذلك، تحوّل محدّدات الهوية الفريدة دون تخصيص نفس الهوية لأكثر من منشأة، سواء عن قصد أو عن غير قصد؛ وهذا قد يكون بالغ الأهمية في حال منح مزايا مالية لكيانات اعتبارية أو عندما يتعلق الأمر بالمسؤولية تجاه طرف ثالث.^(٤١) كما تبين أنّ تلك المحدّدات تعود بمنافع على المنشآت أيضاً، لأنّها تُبسّط كثيراً إجراءات إدارة المنشآت؛ إذ يضطر منظّمو المشاريع إلى التعامل مع محدّدات مختلفة لدى الهيئات المختلفة، كما لا يضطرون لتقديم نفس المعلومات، أو معلومات متشابهة، إلى الهيئات المختلفة.

٤٤- ومما يعزز الاستخدام الفعال لمحدّدات الهوية الفريدة اعتماداً لحلول إلكترونية كاملة لا تتطلب تدخلاً يدوياً. غير أنّ استخدام الحلول الإلكترونية ليست شرطاً مسبقاً إلزامياً لاستحداث محدّدات الهوية الفريدة، إذ يمكن لتلك المحدّدات أن تكون فعالة أيضاً في بيئة ورقية.^(٤٢) ومن المهم عند ربط محدّدات الهوية الفريدة بنظام تسجيل إلكتروني أن يكون الحل المعتمد مناسباً للبنية التحتية التكنولوجية القائمة.

١- الشروط المسبقة

٤٥- يتطلب استخدام محدّدات الهوية الفريدة تعاوناً وتنسيقاً دائبين بين الهيئات المعنية وتحديد واضحاً لأدوارها ومسؤولياتها، وكذلك توافر الثقة والتعاون بين القطاع العام والقطاع التجاري. ومما أنّ استحداث محدّدات الهوية الفريدة لا يمنع في حد ذاته الهيئات الحكومية من

(٤٠) انظر الصفحة ٢٠ من المرجع المذكور في الحاشية ١٩ أعلاه.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٤٢) المرجع نفسه.

أن تطلب من المنشأة معلومات سبق أن جمعتها هيئات أخرى. وينبغي للدول أن تحرص على بدء أي عملية إصلاح في هذا الصدد بفهم واضح ومشارك لأهداف الإصلاح بين جميع الجهات المعنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تتأكد من وجود التزام سياسي قوي. والوضع الأمثل هو أن يضم الشركاء المحتملون السجل التجاري والهيئة المعنية بالضرائب ومكتب الإحصاء والهيئة المعنية بالخدمات الاجتماعية وصندوق المعاشات التقاعدية وأي سجلات خاصة بالرهون الضمانية. فإن تعذر التوصل إلى اتفاق بين تلك الجهات فينبغي، كحد أدنى، أن يشارك السجل التجاري والهيئة المعنية بالضرائب. ومن الشروط المسبقة الأخرى للإصلاح وتوافر معلومات عن محدّدات الهوية المستخدمة لدى الهيئات الأخرى وداخل القطاع التجاري، وكذلك وجود تقييم شامل لتحديد احتياجات جميع الجهات المعنية.

٤٦- ولكي يُسمح باستحداث محدّدات هوية فريدة، ينبغي أن يتضمن الإطار القانوني الداخلي أحكاماً بشأن عدة مسائل، منها:

- (أ) تحديد السلطة المكلفة بتخصيص محدّد الهوية الفريد؛
- (ب) تخصيص محدّد الهوية الفريد قبل التسجيل لدى الهيئات المشاركة في تسجيل المنشأة أو بعده مباشرة؛
- (ج) سرد المعلومات التي تتعلق بمحدّد الهوية، بما فيها الاسم والعنوان ونوع النشاط، على الأقل؛
- (د) تبين الولاية القانونية الممنوحة للهيئة العمومية باستخدام محدّد الهوية الفريد والمعلومات المتعلقة به، وكذلك أي قيود مفروضة على طلب معلومات من المنشآت؛
- (هـ) إمكانية وصول الهيئات العمومية والقطاع الخاص إلى المعلومات المسجلة؛
- (و) التبليغ عن عمليات تسجيل المنشآت، وما يُدخل عليها من تعديلات، فيما بين الهيئات العمومية المعنية؛
- (ز) التبليغ عن إلغاء تسجيل المنشآت المتوقفة عن العمل.^(٤٣)

٢- استحداث محدّدات الهوية الفريدة

٤٧- عادة ما يتطلب اعتماد المحدّد الفريد لهوية المنشآت وجود قاعدة بيانات مركزية تربط المنشآت بجميع الهيئات الحكومية ذات الصلة، ويجب أن تكون أنظمة المعلومات

(٤٣) انظر الصفحة ٣٢ من المرجع المذكور في الحاشية ١٥ أعلاه.

والاتصالات لدى تلك الهيئات قابلة للتشغيل المتبادل. وقد يمثل هذا الشرط عقبة كبرى عند تنفيذه عملياً إذا لم تكن البنية التحتية التكنولوجية للدولة المعنية متقدمة بالقدر الكافي.

٤٨- ويمكن للدول أن تستحدث محدّدات فريدة لهوية المنشآت باتباع أحد نهجين. في النهج الأول، يكون تسجيل المنشأة هو الخطوة الأولى ويشتمل على تخصيص محدّد الهوية الفريد، الذي يتاح (مشفوعاً بمعلومات التعريف) لسائر الهيئات المشاركة في عملية التسجيل (مثل الهيئتين المعنيتين بالضرائب والضمان الاجتماعي) ويعاد استخدامه من قبل تلك الهيئات. أمّا في النهج الثاني، فتستهل العملية بتخصيص محدّد فريد لهوية المنشأة. وبعدئذ يتاح محدّد الهوية الفريد وكل المعلومات ذات الصلة للهيئات الحكومية المشاركة في تسجيل المنشأة بما فيها السجل التجاري، ثم تعيد كل تلك الهيئات استخدامه.^(٤٤) ويمكن للهيئة المكلفة بتخصيص المحدّدات الفريدة لهوية المنشآت أن تتبّع أيّاً من هذين النهجين، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الهيئة هي السجل التجاري أم مرفقاً مشتركاً بين الهيئات الحكومية أم هوية الهيئة المعنية بالضرائب. وتجدر الإشارة إلى أنّ استخدام محدّدات الهوية الفريدة قد يكون مقيداً في بعض الدول؛ فثمة هيئات حكومية معينة في بعض الولايات القضائية لا تزال تخصص للمنشأة رقم تعريف خاصاً بتلك الهيئة، رغم امتلاك المنشأة محدّداً فريداً لهويتها.^(٤٥)

٤٩- وعادة ما يتطلب استحداث محدّد فريد لهوية المنشأة تعديلاً في طريقة معالجة المعلومات وتدوينها من جانب الهيئات العمومية، وفي طريقة تخاطب المنشآت مع الهيئات العمومية أو مع المنشآت الأخرى. إذ إنّ استخدام محدّد فريد لهوية المنشآت يتطلب تحويل محدّدات الهوية الموجودة القائمة؛ وهذا يمكن تحقيقه بطرائق شتى. فكثيراً ما تستخدم محدّدات الهوية الخاصة بالضرائب كنقطة بداية في تصميم محدّد جديد للهوية، لأنّ سجلات الهيئات المعنية بالضرائب تغطي معظم أنواع المنشآت، كما أنّها هي الأحداث عهداً في كثير من الأحيان.^(٤٦) وهناك أيضاً أمثلة لحالات يُحتفظ فيها بالرقم الضريبي نفسه، كرقم فريد للمنشأة، بدلاً من استحداث رقم جديد تماماً. ويمكن أيضاً استحداث أرقام تعريف جديدة باستخدام طرائق أخرى تبعاً لإجراءات التسجيل المتبعة في البلد المعني. ومن المهم في هذه

(٤٤) انظر الصفحة ٢٠ من المرجع المذكور في الحاشية ١٩ أعلاه، والفقرة ٣٤ وما يليها من الوثيقة

.A/CN.9/WG.I/WP.85

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) انظر بلجيكا في الفقرة ٣٥ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

الحالة أن تقوم كل منشأة، حالما يخصص لها الرقم الجديد، بالتحقق من صحة معلومات التعريف ذات الصلة، مثل الاسم والعنوان ونوع النشاط.^(٤٧)

٣- محددات الهوية الفريدة والمنشآت الفردية

٥٠- من المسائل التي قد يتعين على الدولة أن تنظر فيها عند استحداث محددات فريدة للهوية مسألة المنشأة الفردية التي ليست لها صفة قانونية منفصلة عن مالكيها. وقد تفضل هيئات الضرائب في حالات كهذه أن تركز على تحديد هوية الفرد المعني، الذي قد يكون شخصاً طبيعياً، لا إلى محدد هوية المنشأة.

٥١- وقد تنشأ حالات تقوم فيها هيئات مختلفة في نفس الولاية القضائية بتخصيص محدد هوية للمنشأة بالاستناد إلى شكل المنشأة التجاري. وتجنباً لاحتمال تخصيص عدة محددات هوية للمنشأة الواحدة أو لتخصيص محدد هوية نفسه لعدة منشآت، ينبغي إرساء نظام موحد لتحديد هوية جميع أشكال المنشآت المحتملة في الولاية القضائية المعنية.^(٤٨)

٤- تقاسم المعلومات وحماية البيانات

٥٢- من المهم لدى تيسير تقاسم المعلومات أن تُحمى البيانات الحساسة والحُرمة الشخصية باستخدام محددات فريدة لهوية المنشآت. وكثيراً ما تتضمن التشريعات الوطنية أحكاماً بشأن حماية البيانات والحُرمة الشخصية. وفي بعض الدول، تُعتبر المعلومات المسجلة المتعلقة بالمنشآت معلومات سرية لا تُتاح لعموم الناس. غير أن هناك توجهاً واسع النطاق صوب زيادة الشفافية من أجل تفادي إساءة استغلال الوسائط المؤسسية في أغراض غير مشروعة (انظر أيضاً الفقرة ٧٥ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.1) نشأ عن الجهود الدولية المبذولة لمكافحة غسل الأموال والأنشطة الإرهابية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، وعن اعتماد سياسات تقتضي من المنشآت أن تعرف زبائنها ونظراءها التجاريين. ولهذا المسعى الرامي إلى تعزيز الشفافية تأثير في طريقة تقاسم المعلومات التي يحتفظ بها السجل فيما بين الهيئات المختلفة. وعندما تستحدث الدولة قابلية النظم للتشغيل المتبادل فيما بين مختلف الهيئات، ينبغي لها أن تعالج مسائل الحُرمة الشخصية للأفراد،^(٤٩) بحيث لا تتاح

(٤٧) انظر النزوح، المرجع نفسه.

(٤٨) المرجع نفسه، الفقرة ٣٦ وما يليها. وانظر الصفحة ٢١ من المرجع المذكور في الحاشية ١٩ أعلاه.

(٤٩) انظر الفقرة ٣٧ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

لعامة الناس أي معلومات محمية تتعلق بالمنشأة، أمّا المعلومات التي يجب على السجل أن يتيحها للعموم فيمكن إفشاؤها بشكل قانوني.^(٥٠)

٥- قابلية النظم للتشغيل المتبادل

٥٣- ذكر في المناقشة الواردة في الفقرات ٤٧ إلى ٤٩ أعلاه، أن قابلية أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الموجودة لدى الهيئات المختلفة، للتشغيل المتبادل يمكن أن تمثل عقبة كبرى عند تنفيذ المحددات الفريدة لهوية المنشآت. غير أن قدرة مختلف مرافق تكنولوجيا المعلومات على تبادل البيانات وتفسيرها لا تمثل إلا جانباً واحداً من جوانب قابلية النظم للتشغيل المتبادل التي ينبغي للدول أخذها في الاعتبار. فثمة مسألة أخرى يمكن أن تشكل تهديداً خطيراً لنجاح تبادل المعلومات فيما بين الهيئات المشاركة، وكذلك بين الهيئات ذات الصلة والمستعملين في القطاع الخاص، هي قابلية النظم للتشغيل المتبادل من حيث دلالة الألفاظ المستخدمة. ولذلك، فمن المهم التأكد من أن المعنى الدقيق للمعلومات المتبادلة مفهوم ومصون في جميع مراحل العملية، وأن توصيفات دلالة تلك الألفاظ متاحة لجميع الجهات المعنية. ومن ثم، فإن تدابير ضمان قابلية التشغيل المتبادل تتطلب تحرك الدولة على صعيدين: أولهما الاتفاق على تعاريف ومصطلحات موحدة؛ والآخر هو استحداث معايير وأنساق تكنولوجية ملائمة. وينبغي أن يستند هذا النهج إلى فهم متبادل للأساس القانوني والمسؤوليات والقواعد الإجرائية فيما بين جميع الجهات المشاركة في العملية.^(٥١)

٦- إدماج وظائف التسجيل

٥٤- في بعض الولايات القضائية، أفضى تقدم مستوى التواصلية بين مختلف الهيئات المشاركة في عملية التسجيل إلى استخدام استمارة وحيدة للتسجيل لدى جميع تلك الهيئات. ومن ثم، لا تضطر المنشأة إلا إلى تقديم استمارة واحدة بدلاً من عدة استمارات، ولا تضطر الهيئات إلى طلب نفس المعلومات مراراً وتكراراً. وتوجد أمثلة لاستمارات تسجيل (إلكترونية) موحدة يمكن إعادة ملئها^(٥٢). بمعلومات من مختلف الهيئات المعنية. ويمكن تسهيل إدماج وظائف التسجيل باستخدام قاعدة بيانات مشتركة واحدة. وفي الولايات القضائية التي طُور فيها هذا النهج، تقوم الهيئات بنقل الملفات بشكل منتظم من أجل تحديث قاعدة

(٥٠) انظر الصفحة ٥٠ من المرجع المذكور في الحاشية ٢٨ أعلاه.

(٥١) انظر الصفحة ٢٣ من المرجع المذكور في الحاشية ١٩ أعلاه.

(٥٢) انظر المرجع المذكور في الحاشية ٢٢ أعلاه.

البيانات، وكذلك تحديث قيود سجلاتها الخاصة؛ ويتيسر لها الوصول المباشر إلى قاعدة البيانات المشتركة وتستخدم نفس أنظمة المعالجة المركزية لتحديث تلك القاعدة؛ ويُجري موظفو الهيئات الموثوقون عمليات تحقق منتظمة من صحة المعلومات المسجلة. وكثيراً ما يستند هذا التنسيق القوي بين الهيئات المعنية إلى أحكام لائحية توزع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الهيئات المشاركة. وينبغي أيضاً تخصيص تمويل ملائم لهذا الغرض من ميزانية الدولة.^(٥٣)

٧- تبادل البيانات عبر الحدود

٥٥- إن لاستحداث محدّدات فريدة لهوية المنشآت، تتيح لمختلف الهيئات العمومية تبادل المعلومات عن المنشآت فيما بينها، أهمية لا تقتصر على المستوى الوطني فحسب، بل وفي السياق الدولي أيضاً. فمحدّدات الهوية الفريدة تتيح إمكانية التشغيل المتبادل بين سجلات تجارية موجودة في دول مختلفة، وكذلك بين السجلات التجارية والهيئات العمومية في دول مختلفة. ومن شأن تنفيذ تبادل البيانات عبر الحدود أن يتيح معلومات أكثر موثوقية للمستهلكين وللشركاء التجاريين الحاليين أو المحتملين، بمن فيهم المنشآت الصغيرة التي تقدم خدمات عبر الحدود.

٥٦- ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يُلزم الإيعاز 2012/17^(٥٤) الدول الأعضاء بأن تتكفل بأن يكون للشركات محدّد هوية فريد لكي يتسنى "تحديد هويتها دون لبس" في المنظومة الجديدة للسجلات التجارية المترابطة التي يستهدف ذلك الإيعاز إنشائها.^(٥٥) فهذا من شأنه أن يسهل تبادل المعلومات بين السجل الذي تتبعه شركة ما والسجلات التي تتبعها فروعها في دول أعضاء أخرى عند استهلال أو إنهاء أيّ إجراءات خاصة بتصفية الشركة أو إعسارها أو عند شطب الشركة من السجل. ومن ثم، فمتى حُلّت الشركة أو شطبت من السجل لأيّ سبب آخر، تُزال من السجلات أيضاً فروعها الأجنبية دون إبطاء لا مسوّغ له.

٥٧- ولا توجد في الوقت الراهن أيّ أمثلة أخرى لمبادرات مشابهة في مناطق أخرى من العالم، لكن قيام دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي باعتماد محدّدات الهوية الفريدة من شأنه أن يرسى الأساس لتنسيق مستقبلي في الأوساط المعنية باللوائح التنظيمية، بغية استحداث معايير دولية بشأن محدّد فريد للهوية على الصعيد العالمي.

(٥٣) انظر النرويج، الحاشية ١٩ أعلاه، الصفحة ٢٣.

(٥٤) انظر الإيعاز 2012/17/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(٥٥) المرجع نفسه، وانظر الفقرة ٣٢ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

٥٨- واستحداث محددات الهوية الفريدة لا تقتصر منافعه على المنشآت التي لها فروع خارج دولتها فحسب، بل يفيد أيضاً منظمي المشاريع المحليين إذ يمكنهم من إقامة علاقات تجارية مع شركات متعددة الجنسيات أو مع منشآت أجنبية أخرى ناشطة في الأسواق المحلية التي يعملون فيها. ففي الاقتصاد العالمي، كثيراً ما يصعب على صاحب منشأة صغيرة أن يصبح مورداً لشركات أكبر أو زبوناً لها، إذ قد لا يسهل على تلك الشركات الحصول على معلومات عن وجود المنشآت الصغيرة ومدى موثوقيتها (من حيث وضعها المالي، مثلاً). ومن شأن وجود محدد فريد للهوية، يكون متعارفاً عليه على نطاق العالم، أن يساعد على إقامة "صلة" آمنة وموثوقة بين المنشأة وكل ما يتعلق بها من معلومات، مما يتيح للمنشأة الصغيرة إمكانية الظهور في أسواق أكبر.

دال- إدخال تغييرات في القوانين واللوائح الأساسية

٥٩- قد يقتضي إصلاح نظام تسجيل المنشآت تعديلاً في التشريعات الرئيسية أو في التشريعات الثانوية، أو فيهما معاً. وبما أن التشريعات الرئيسية تتعلق بنصوص مثل القوانين والمدونات، التي يجب أن تُسنَّ في هيئات الدولة التشريعية، فإن الإصلاحات التي تتناول هذا النوع من التشريعات تتطلب تدخلاً من المشرِّع، ومن ثم فمن شأنها أن تستغرق الكثير من الوقت. أمَّا التشريعات الثانوية، فهي مجموعة النصوص المكوِّنة من اللوائح والإيعازات وما شابه ذلك من المراسيم الصادرة عن السلطة التنفيذية ضمن الحدود التي يضعها المشرِّع. وإصلاح التشريعات الثانوية لا يحتاج إلى مراجعة من قبل المشرِّع، ومن ثم يمكن إجراؤه في إطار زمني أقصر. ولذلك، فهو يمكن أن يمثل خياراً أجدى من إصلاح التشريعات الرئيسية، إذا كانت الظروف المحلية تسمح بذلك.

٦٠- وإلى جانب التشريع الرامي إلى تنظيم الطريقة التي يجري بها تسجيل المنشآت، قد تحتاج الدول إلى تحديث أو تغيير القوانين المؤثرة في عملية التسجيل بأشكال مختلفة، لكنها لم تعد تفي باحتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولا يوجد في هذه العملية حل وحيد يناسب جميع الدول، لأن الإصلاحات تتأثر بالإطار التشريعي للدولة. ومع ذلك، ينبغي أن ترمي الإصلاحات إلى إنشاء إطار قانوني داخلي يدعم تسجيل المنشآت بسمات مثل الشفافية والمساءلة، ووضوح القوانين، واستخدام كيانات اعتبارية مرنة.

٦١- وبغض النظر عن النهج المتَّبَع، أي ما إذا كان الإصلاح سَيُنْفَذ من خلال تشريعات رئيسية أم تشريعات ثانوية، ومدى ذلك الإصلاح، ينبغي لأيِّ تغييرات في الإطار القانوني الداخلي أن تأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه العملية ومنافعها المحتملة، وكذلك مدى قدرة

الحكومة واستعدادها وماهية الموارد البشرية المتاحة. ومن ثم، تنطوي إحدى الخطوات التمهيديّة المهمة في أيّ برنامجٍ إصلاحيّ على إجراء حصر وافٍ للقوانين ذات الصلة بتسجيل المنشآت وتحليل وافٍ لتلك القوانين^(٥٦) بغية تقييم مدى الحاجة إلى التغيير وتقييم الحلول المحتملة وفرص تحقيق إصلاح فعال. وقد يفضي هذا التحليل في بعض الحالات إلى إرجاء أيّ إصلاح تشريعي جذري إن أمكن تحقيق تحسينات كبيرة في عملية التبسيط من خلال استحداث أدوات تشغيلية^(٥٧)، أو، مثلما ذكر آنفاً، عن طريق اعتماد تشريعات ثانوية أو إصلاحها. فمتى تقرر ماهية التغييرات اللازمة وكيفية إجرائها، أصبح لضمان تنفيذها نفس القدر من الأهمية. وتجنباً لاحتمال عدم تنفيذ الإصلاحات، ينبغي للحكومة واللجنة التوجيهية للإصلاح وأفرقة المشاريع أن ترصد تطبيق النظام القانوني الجديد رصداً دقيقاً. وتعرض الفقرات التالية بعض الأمثلة لنهج يمكن اتباعها لترشيد القوانين واللوائح الداخلية بغية تبسيط تسجيل المنشآت وجعله أكثر تيسراً للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

١ - الشفافية والمساءلة

٦٢ - من شأن أيّ إطار قانوني يعزز الشفافية والمساءلة في نظام التسجيل أن تكون له عدة منافع. فهو يسمح بإجراء التسجيل بعدد محدود من الخطوات، ويتطلب تعاملاً محدوداً مع السلطات، ويتيح حدوداً زمنية قصيرة، ويتطلب تكاليف زهيدة، ويفضي إلى تسجيل ذي أمد طويل أو غير محدود، ويسري على نطاق البلد كله، ويجعل الوصول إلى التسجيل أيسر بكثير على مقدمي الطلبات.

٦٣ - ويمكن تحقيق بعض هذه الأهداف باستحداث حدود زمنية قانونية قصيرة لإجراءات تسجيل المنشآت أو قواعد "السكوت علامة الرضا"، مثلما بيّن في الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.1. وبمقتضى قواعد "السكوت علامة الرضا"، تعتبر المنشأة مسجّلة حسب الأصول إذا لم تتلق قراراً بشأن طلب تسجيلها في غضون مدة زمنية معينة (يحددها القانون أو اللائحة).^(٥٨)

٦٤ - وهناك نهج آخر يمكن اتّباعه، بل هو متّبع في كثير من الأحيان، بالاقتران بالنهج السابق، هو استخدام استمارات التسجيل الموحدة، إذ يسهل على المنشآت ملء هذه الاستمارات دون حاجة إلى الاستعانة بوسيط، مما يقلل من التكلفة ويسهم فعلياً في تشجيع

(٥٦) انظر الصفحة ٤٠ من المرجع المذكور في الحاشية ١٠ أعلاه.

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧٤.

(٥٨) انظر الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85، الفقرة ٤٩ وما يليها.

المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التسجيل. كما تساعد هذه الاستثمارات على منع الأخطاء التي ترتكبها السجلات، مما يسرّع العملية برمتها. وقد كان لاعتماد مستندات موحدة في بعض الولايات القضائية دور محوري في تبسيط متطلبات التسجيل والاستغناء عن المستندات غير الضرورية.^(٥٩)

٢- وضوح القانون

٦٥- من المهم أن تُجري الولايات القضائية الراغبة في تيسير تأسيس المنشآت، لا سيما المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مراجعة للإطار القانوني القائم من أجل استبانة ما قد يوجد من معوقات أمام تبسيط عملية التسجيل. وتتوقف طبيعة الإصلاح إلى حدٍ بعيد على حالة الإطار القانوني الداخلي. وتتوافر مجموعة متنوعة من الأمثلة، تستند إلى تجارب الدول.

٦٦- ويمكن أن تشمل هذه الإصلاحات على إصدار الدول قرارات لجعل موضع تركيز القانون موجهاً نحو شركات القطاع الخاص (مثل الكيانات التجارية المبسطة التي ينظر في شأنها الفريق العامل)، لا إلى شركات القطاع العام المحدودة المسؤولية، خصوصاً إذا كانت الشركات الأولى تمثل أغلبية الشركات في الدولة. كما يمكن أن تتضمن الإصلاحات قراراً بنقل الأحكام القانونية المتعلقة بالشركات الصغيرة إلى بداية أيّ قانون جديد للشركات حتى يكون العثور عليها أسهل، أو باستخدام صياغات لغوية أبسط في أيّ تحديث لقانون الشركات.^(٦٠)

٦٧- ومن الإصلاحات البالغة الأهمية التي يمكن أن تساعد بوجه خاص على تحقيق الغرض المتمثل في وضوح القانون إجراء مراجعة شاملة للإطار القانوني الخاص بتسجيل المنشآت وما يفرضه إليه ذلك من توحيد لمختلف القواعد وجمعها في نص تشريعي واحد. ومن شأن هذا أيضاً أن يتيح إضفاء قدر من المرونة على النظام، باعتماد أحكام معينة في شكل لوائح تنظيمية أو الاكتفاء بإرساء الأساس القانوني اللازم لاستحداث التزامات قانونية من خلال لوائح تنظيمية في مرحلة لاحقة.^(٦١)

(٥٩) لعلّ الفريق العامل يودُّ أن يستذكر في هذا الصدد قراره بإعداد استثمارات موحدة، في سياق عمله المتعلق بإعداد نص تشريعي بشأن الكيانات التجارية المبسطة (انظر الفقرة ٦٣ من الوثيقة A/CN.9/800).

(٦٠) انظر الفقرة ٥٦ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

(٦١) انظر (Investment Climate (World Bank Group), Business Registration Reform case study: Norway, 2011).

٣ - الكيانات الاعتبارية المرنة^(٦٢)

٦٨ - تدل الشواهد، مثلما بيّن في الفقرة ٧ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.1، على أن منظمي المشاريع ينحون إلى الأخذ بأبسط شكل قانوني متاح لمنشأتهم عندما يقررون تسجيلها، وأن نسبة التسجيل في الدول التي تأخذ بأشكال قانونية جامدة تقل كثيراً عنها في الدول التي تكون فيها المتطلبات أكثر مرونة. ومن ثم، ينبغي للولايات القضائية أن تنظر في تبسيط التسجيل على المنشآت الوحيدة المالك، وفي استحداث أنواع جديدة من أشكال المنشآت تشتمل على وسائط محدودة المسؤولية، مثل الكيان التجاري المبسط، تلبية لاحتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، استحدثت إحدى الدول شكلاً قانونياً جديداً للمنشأة يتسم بأن تسجيله أبسط بكثير، إذ لا يلزم منظم المشروع بنشر عقد التأسيس (أو غيره من القواعد المنظمة لتشغيل المنشأة أو إدارتها) في الجريدة الرسمية، بل يمكنه عوضاً عن ذلك نشر ذلك العقد على الإنترنت من خلال السجل التجاري، كما أن الاستعانة بمحام أو كاتب عدل أو وسيط آخر ليست أمراً إلزامياً من أجل إعداد المستندات أو إجراء بحث يستند إلى اسم المنشأة.^(٦٣)

٦٩ - كما أن من شأن إسقاط شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع أو تقليل مقداره أن ييسر تسجيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لأن المنشآت الصغرى والصغيرة قد لا تمتلك الأموال الكافية للإيفاء بذلك الشرط، أو قد لا يكون لديها، في حال توافر تلك الأموال، استعداد أو قدرة على حجز جزء من رأسمالها، أو كله، لتأسيس المنشأة.^(٦٤) وقد لجأت بعض الدول، بدلاً من الاعتماد في حماية الدائنين والمستثمرين على شرط الحد الأدنى لرأس المال، إلى تنفيذ نهج بديلة مثل تضمين تشريعاتها أحكاماً بشأن تدابير احترازية من الإعسار، أو إجراء اختبارات "ملاءة"، أو إعداد مراجع الحسابات تقارير تثبت أن المبلغ الذي استثمرته الشركة كاف لتغطية تكاليف التأسيس.^(٦٥)

٧٠ - وكثيراً ما يقترن استحداث أشكال مبسطة جديدة من المنشآت ذات المسؤولية المحدودة وغيرها من المنشآت بخفض أو إسقاط كامل للحد الأدنى لرأس المال الذي يشترط

(٦٢) فيما يتعلق بهذا الباب، لعل الفريق العامل يود أن يستذكر مناقشته المتعلقة بإعداد نص تشريعي بشأن الكيانات التجارية المبسطة. ومع تطور ذلك النص، سوف يُجسّد محتواه في هذا الباب المتعلق بالكيانات الاعتبارية المرنة.

(٦٣) انظر، على سبيل المثال، اليونان في V. Saltane, J. Pan, Getting Down to Business: Strengthening Economies through Business Registration Reforms, 2013, page 2. كما توجد أمثلة أخرى، من بينها كولومبيا (انظر الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.83).

(٦٤) للاطلاع على مناقشة أوفى بشأن شروط الحد الأدنى لرأس المال والكيانات التجارية المبسطة، انظر الفقرات ٧٥-٧٩ من الوثيقة A/CN.9/825.

(٦٥) انظر الفقرة ٢٨ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

على المنشآت ذات الأشكال القانونية الأخرى أن تُودعه عند تأسيسها. وقد أسقط شرط الحد الأدنى لرأس المال كلياً في عدد من الدول التي اعتمدت الكيانات التجارية المبسطة، بينما سُمح في حالات أخرى بالتسجيل أو التأسيس الأولي عند إيداع مقدار اسمي من رأس المال. كما استُحدثت في دول أخرى نظام الرسملة التدريجية، الذي يشترط على المنشأة وضع نسبة مئوية معينة من أرباحها السنوية جانباً إلى أن يبلغ مجموع احتياطياتها ورأس مالها السهمي معاً المبلغ المطلوب.^(٦٦) وفي حالات أخرى، لا تُشترط الرسملة التدريجية إلا إذا كانت المنشأة المبسطة ذات المسؤولية المحدودة تعتزم الارتقاء إلى شركة محدودة المسؤولية بكل معنى الكلمة، مما يتطلب قدرًا أكبر من رأس المال السهمي. غير أن فعل ذلك ليس إلزامياً.^(٦٧)

٧١- ومن الإصلاحات الأخرى التي تساعد على تحسين عملية تسجيل المنشآت منح منظمي المشاريع حرية مزاوله جميع الأنشطة المشروعة دون مطالبتهم بتحديد نطاق مشروعهم.^(٦٨) ويكتسي هذا أهمية خاصة في الولايات القضائية التي يشترط فيها على منظمي المشاريع أن يحددوا في عقد التأسيس ماهية النشاط أو الأنشطة التي يعتزمون مزاولتها، من أجل ردع الشركات عن العمل خارج نطاق أهدافها، وكذلك لحماية المساهمين والدائنين حسب بعض الكتابات. ومن شأن السماح بتضمين عقد التأسيس (أو غيره من القواعد التي تحكم تشغيل المنشأة أو إدارتها) ما يسمى بـ "بند الغرض العام"، الذي ينص على أن مقصد الشركة هو مزاوله أي تجارة أو أعمال ويمنحها الصلاحية لفعل ذلك، أن يُسهّل تسجيل المنشآت. وفي هذا النهج، يقل كثيراً احتمال الاضطرار مستقبلاً إلى إجراء تسجيل إضافي أو معدّل، إذ يتيح للمنشآت تغيير مجال تركيز نشاطها، لأنه يُمكن منظمي المشاريع من تغيير أنشطتهم دون تعديل التسجيل الخاص بهم، شريطة أن يكون النشاط الجديد مشروعاً والحصول على التراخيص اللازمة. وإلى جانب إدراج بند الغرض العام، ثمة خياران إضافيان يدعمان الغاية ذاتها، هما سن تشريع يجعل عدم تقييد الأهداف هو القاعدة العامة في الولاية القضائية، أو إسقاط أي اشتراط على المنشآت، ولا سيما الشركات التي يملكها أفراد، بأن تبين أهدافها لكي تسجل.^(٦٩)

(٦٦) انظر إيطاليا، المرجع نفسه، الفقرة ٢٩.

(٦٧) انظر، على سبيل المثال، ألمانيا، العرض الإيضاحي المعنون "Simplified business forms in the context of small and medium enterprises, the German approach" الذي قُدّم أثناء ندوة الأونسيترال الدولية بشأن التمويل البالغ الصغر (١٦-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، متاح في www.uncitral.org.

(٦٨) هذه سمة سبق أن اتفق عليها الفريق العامل لدى مناقشته لنص تشريعي بشأن الكيانات التجارية المبسطة (انظر الفقرة ٧٠ من الوثيقة A/CN.9/825).

(٦٩) انظر الفقرة ٥٢ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

هاء- رسوم تسجيل الشركات والرسوم الأخرى

٧٢- يمكن القول بأنّ سداد رسم لضمان تقديم خدمات التسجيل يمثل إجراءً نمطيًا سائدًا في جميع الولايات القضائية، بما فيها تلك التي تُشغّل فيها السجلات من جانب الحكومة وتتلقى فيها السجلات تمويلًا عموميًا. وأشيع أنواع الرسوم هي رسوم التسجيل ورسوم الحصول على منتجات معلوماتية، كما أنّ الغرامات تُدرّ أموالاً، ولكن بقدر أقل. وفي بعض الولايات القضائية يمكن للسجلات أيضاً أن تتقاضى من الشركات رسماً سنويًا نظير إبقاء الشركة في السجل (هذا الرسم لا يرتبط بأيّ نشاط معين)، وأن تتقاضى كذلك رسوماً على تسجيل الحسابات السنوية أو البيانات المالية.^(٧٠)

٧٣- ومع أنّ الرسوم تدرّ عوائد على السجلات، فهي قد تؤثر في قرار المنشأة بالتسجيل أو عدم التسجيل، لأنها قد تلقي عبئاً ثقيلاً على المنشآت، وخصوصاً المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فمن شأن الرسوم المفروضة على عمليات التسجيل الجديدة، مثلاً، أن تُثفّر المنشآت من التسجيل، كما أنّ من شأن الرسوم السنوية المفروضة مقابل إبقاء شركة في السجل أو تسجيل حساباتها السنوية فيمكن أن يشجع المنشآت على عدم الاحتفاظ بوضعيتها من حيث التسجيل. وينبغي للدول أن تأخذ في اعتبارها هذه الآثار، وغيرها من الآثار غير المباشرة، عند تحديد رسوم على خدمات التسجيل. وينبغي لأيّ نظام تسجيل يستهدف دعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وزيادة عدد ما يتقدم منها للتسجيل أن يتبع نهجاً يوازن بين استرداد التكاليف الرأسمالية والتشغيلية في غضون فترة زمنية معقولة وتشجيع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التسجيل.

١- رسوم التسجيل

٧٤- هناك عدة دول تعتبر تسجيل المنشآت خدمة عمومية يُفترض بها أن تشجع المنشآت على الالتحاق بالاقتصاد المنظم قانوناً، لا آلية لإدارة عائدات، ومن ثم فقد حددت تلك الدول مقادير رسوم التسجيل بحيث تشجع المنشآت على التسجيل. والنهج الأشيع في تلك الدول هو استخدام تسعيرات ثابتة لرسوم التسجيل بصرف النظر عن حجم المنشأة. كما توجد أمثلة لدول تتيح تسجيل المنشآت مجاناً. وهذا النهج يمكن أن يشجع المنشآت على التسجيل.

(٧٠) انظر 72 European Commerce Registers' Forum Report 2013.

٢- الغرامات

٧٥- يمكن أن تمثل الغرامات المفروضة على المخالفين للالتزامات المتعلقة بتسجيل المنشآت، مثل التأخر في تقديم الطلب، وسيلة لإدراج العائدات، لكن تحصيلها يتطلب هو الآخر نهجاً متوازناً. فثمة ولايات قضائية عدة تستخدم كأداة لردع المنشآت عن العمل خارج نطاق القانون. وفي بعض الحالات، هناك أحكام تشريعية تجعل تمتع الشركة بمزايا معينة مرهوناً بتقديم المستندات اللازمة في أوانها؛ وفي حالات أخرى، ثمة سلسلة غرامات متزايدة تُفرض على التأخر في التقديم بحيث يمكن أن ينتهي الأمر إلى التصفية القسرية. بيد أن اتخاذ الغرامات مصدراً رئيسياً لتمويل السجل، هو الحال في ولايات قضائية معينة، يمكن أن يؤثر سلباً على كفاءة السجل. فنظراً لأنّ تحسُّن امتثال المنشآت يمكن أن يُفقد السجل بعض العائدات فقد يتسبب هذا في إضعاف تحمُّس السجل لتحقيق ذلك التحسن. ولذلك، توصي الدول بالألّا تُعتبر الغرامات المصدر الرئيسي لعائدات السجل، بل تحدد مقادير الغرامات بحيث تشجع المنشآت على التسجيل دون جعل تحسُّن الامتثال يؤثر سلباً على تمويل السجلات.

٣- الرسوم المحصّلة على المنتجات المعلوماتية

٧٦- يمكن أن تمثل الرسوم المحصّلة على المنتجات المعلوماتية، كما هو الحال في عدة ولايات قضائية، خياراً أجدى أمام السجلات لتحصيل منه على تمويل ذاتي. كما أنّ هذه الرسوم تشجع السجلات على تزويد زبائنها بمعلومات قيّمة، والمثابرة على تحديث قيودها، وتوفير المزيد من الخدمات المعلوماتية. وثمة ممارسة جيدة توصى بها الولايات القضائية التي تبتغي تحسين هذا النوع من إدراج العائدات، هي تجنُّب فرض رسوم على الخدمات الأساسية، مثل عمليات البحث المستندة إلى الأسماء، مع تقاضي رسوم على الخدمات الأكثر تعقُّداً (مثل التنزيل المباشر أو توفير كتل من المعلومات). وبما أنّ تحصيل رسوم على المنتجات المعلوماتية يمكن أن يؤثر على اقتناء الزبائن لتلك المنتجات، فينبغي تحديد تلك الرسوم بمقدار متدنٍ بما فيه الكفاية لزيادة إقبال المنشآت على استخدام المنتجات الأقل تكلفةً، وإلّا فقد تطلب المنشآت منتجات معلوماتية من شأن إنتاجها أن يكبد السجل تكاليف أعلى (مثل طلب نسخ مطبوعة عن طريق الهاتف).^(٧١)

(٧١) انظر الصفحة ١٧ من المرجع المذكور في الحاشية ١٩ أعلاه.

٤ - تحديد الرسوم

٧٧- يتضح من الفقرات الواردة أعلاه أن تحقيق توازن بين استدامة عمليات السجل والتشجيع على تسجيل المنشآت يمثل أحد الاعتبارات المحورية لدى تحديد الرسوم، أيًا كان نوعها. وثمة نهج مستحسن، ومُتَّبَع في كثير من الدول، هو تطبيق مبدأ "استرداد التكاليف"، الذي يقضي بعدم جني أرباح من خلال تحصيل رسوم تزيد على التكاليف. وعند تطبيق هذا المبدأ يتعين على الدول أن تحدد أولاً حجم العائدات المتأتية من رسوم السجل التي تلزم لتحقيق استرداد التكاليف. ولدى إجراء هذا التقييم ينبغي ألا تؤخذ في الاعتبار تكاليف التأسيس الأولية المتعلقة بإنشاء السجل فحسب، بل والتكاليف اللازمة لتمويل تشغيله أيضاً. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل هذه التكاليف: (أ) رواتب موظفي السجل؛ و(ب) الارتقاء بالأجهزة والبرامجيات الحاسوبية وتبديلها؛ و(ج) التدريب المستمر للموظفين؛ و(د) الأنشطة الترويجية وتدريب مستعملي السجل. وفي حالة إنشاء سجل قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتشارك مع كيان من القطاع الخاص، قد يكون من الممكن أن يتولى ذلك الكيان توفير الاستثمار الرأسمالي الأولي في البنية التحتية للسجل ثم يسترجع قيمة استثماراته بأخذ نسبة مئوية من رسوم الخدمة المفروضة على زبائن السجل متى بدأ تشغيله.

٧٨- غير أن الشواهد تدل على وجود مُتَّسَع للتنوع بين الدول، حتى في حال اتباع نهج استرداد التكاليف، إذ إن هذا النهج يتطلب تحديد ماهية التكاليف التي ينبغي شملها، وهذا يمكن تفسيره بأشكال متباينة. ففي إحدى الولايات القضائية، مثلاً، تحسب رسوم التسجيلات الجديدة تبعاً للتكاليف التي تتكبدها المنشأة العادية على أنشطة التسجيل طوال دورة عمرها. وبهذه الطريقة، تكون تكلفة أيّ تعديلات محتملة، باستثناء ما يقتضي إعلاناً رسمياً، مشمولة بالفعل في الرسوم التي تدفعها الشركات نظير التسجيل الجديد. ويقال إن لهذا النهج عدة فوائد منها: (أ) جعل معظم التعديلات مجانية، مما يشجع المنشآت المسجلة على الامتثال؛ و(ب) تحقيق وفّر في الموارد المتعلقة بسداد رسوم التعديلات لكل من السجل والمنشآت؛ و(ج) استخدام الفائض المؤقت الناتج عن السداد المسبق لرسوم التعديلات في تحسين عمليات السجل ووظائفه. وفي ولايات قضائية أخرى، تقرر فرض رسوم تقل عن التكاليف الفعلية التي تتكبدها السجلات، تشجيعاً لتسجيل المنشآت، غير أنه يُرجَّح في هذه الحالة أن تكون الخدمات المقدمة إلى المنشآت مُعانة بأموال عمومية.

٧٩- وأياً كان النهج المتبع في تقرير الرسوم المفروضة، ينبغي للدول أن تحدد بوضوح ماهية الرسوم المستحق تقاضيها من مستعملي السجل مقابل التسجيل والمعلومات. ومن النهج المحتملة تبيين الرسوم في "لائحة" يمكن أن تكون لائحة رسمية، أو مجرد توجيهات إدارية يغلب عليها الطابع غير الرسمي فيمكن للسجل أن يعدّها حسب احتياجاته. ومن شأن

استخدام التوجيهات الإدارية أن يتيح مزيداً من المرونة في تعديل الرسوم تجاوباً مع أحداث لاحقة، كأن تنشأ حاجة إلى خفض الرسوم متى تم استرداد التكلفة الرأسمالية المتكبدة في إنشاء السجل. غير أن عيب هذا النهج هو عدم وجود ترتيب رسمي، مما يتيح إساءة استغلاله من جانب السجل لزيادة الرسوم دون مسوّغ. وبدلاً من ذلك، يمكن للدولة أن تختار عدم تحديد رسوم السجل في لائحة من هذا القبيل، بل تعيين السلطة الإدارية التي يُسمح لها بتحديد رسوم السجل. ولعله يجدر بالدولة أيضاً أن تنظر في تضمين القانون أو اللائحة الخاصة بتسجيل المنشآت نصاً يحدد أنواع الخدمات التي يجوز أن يقدمها السجل مجاناً.

٨٠- ولدى تحديد الرسوم في نظام سجل هجين (ورقي وإلكتروني)، قد يكون من المعقول أن تقرّر الدولة فرض رسوم أعلى على معالجة طلبات التسجيل وطلبات البحث المقدمة ورقياً، لأنها تستوجب معالجتها من جانب موظفي السجل، في حين تقدّم طلبات التسجيل وطلبات البحث الإلكترونية إلى السجل مباشرة فلا تتطلب عناية من موظفيه. كما أن فرض رسوم أعلى سوف يشجّع أوساط المستعملين على الانتقال في نهاية المطاف إلى استعمال وظيفتي التسجيل والبحث الإلكترونيين المباشرين. غير أنه يجدر بالدول، عند اتخاذ قرارها في هذا الصدد، أن تنظر فيما إذا كان لفرض رسوم من هذا القبيل تبعات غير متناسبة على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي قد لا يتيسر لها الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.

واو- تطوير القدرات

٨١- عقب الشروع في إصلاح نظام التسجيل، يكون تطوير قدرات الموظفين المكلفين بوظائف التسجيل جانباً مهماً في هذه العملية. فكثيراً ما يكون لرداءة الخدمة تأثير سلبي على كفاءة النظام، وربما تفضي إلى أخطاء أو تستلزم حضور المستعملين إلى مقر السجل عدة مرات.^(٧٢) ويمكن لعملية تطوير قدرات موظفي السجل ألا تُركّز على مجرد تحسين أدائهم وتعزيز معرفتهم بعمليات التسجيل الجديدة وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوجّهات الزبائن، بل أن تشمل أيضاً تدريبهم على أساليب جديدة لتحسين التسجيل.^(٧٣)

٨٢- ومثلما تبين في عدة دول، يمكن اتباع نهج مختلفة تتراوح من طرائق التدريب الأكثر تقليدية القائمة على المحاضرات وأنشطة قاعات الدراسة إلى الأساليب الأكثر ابتكارية التي يمكن أن تتمخض عن استحداث أنظمة التسجيل الجديدة. وفي بعض الولايات القضائية، استُخدمت أنشطة قائمة على تكوين الأفرقة وأداء الأدوار وحققت بعض النجاح، لأن

(٧٢) انظر الصفحة ٣٧ من المرجع المذكور في الحاشية ١٥ أعلاه.

(٧٣) انظر الفقرة ٦٠ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

الإصلاحات كثيراً ما تكسر الحواجز القائمة بين مختلف الإدارات الحكومية وتتطلب تحسين تدفق المعلومات فيما بينها، كما تتطلب فهماً لمختلف جوانب الإجراءات التي قد يكون بعض موظفي السجل على دراية بها.^(٧٤) وفي حالات أخرى، اختارت الدول وضع خطط عمل ذات غايات مستهدفة سنوياً من أجل تحسين مراتبها في التصنيفات الدولية، وربط ترقيات الموظفين ومكافآتهم المالية بتحقيق غايات خطة العمل. وفي حالات ثالثة، قررت الدول استحداث قيم مؤسسية جديدة من أجل تحسين نظام الخدمات العمومية، بما فيها خدمة تسجيل المنشآت.^(٧٥) ومع أن السلطة الحكومية المعنية هي التي تتولى في العادة زمام القيادة في تنظيم برامج تطوير قدرات موظفي السجل، فيمكن الاستعانة بالخبرات الفنية المتاحة لدى الأوساط القانونية والتجارية.

٨٣ - كما يمثل التعلّم المتبادل بين النظراء وإقامة شبكات دولية فحجين فعالين لبناء القدرات اللازمة لتشغيل السجل. فهاتان الأداتان تتيحان لموظفي السجل إمكانية زيارة ولايات قضائية أخرى ودول أخرى تتسم أنظمة التسجيل فيها بالكفاءة والفعالية. ومن المهم لتحقيق أكبر أثر لأيّ زيارات من هذا القبيل أن تكون وجهتها ولاية قضائية مألوفة لدى الولاية القضائية التي يجري إصلاحها. وقد أتبع هذا النهج بنجاح في عدة ولايات قضائية منخرطة في إصلاح نظام تسجيل المنشآت. كما توفر المحافل والشبكات الدولية أيضاً منصات لتقاسم المعارف وتبادل الأفكار بين موظفي السجلات في مختلف أنحاء العالم فيما يخص تنفيذ إصلاح تسجيل المنشآت.^(٧٦)

٨٤ - ومن المهم بنفس القدر أن تُقدّم لمستعملي السجل المحتملين، سواء أكانوا أصحاب طلبات لتسجيل المنشآت أم باحثين، مشورة واضحة بشأن الجوانب اللوجستية التطبيقية لعملية التسجيل والبحث. ويمكن فعل ذلك، مثلاً، بتعميم مبادئ توجيهية وأدلة تعليمية (ورقياً وإلكترونياً في الوضع الأمثل) وبتوفير جلسات إعلامية وتدريبية شخصية (انظر أيضاً الفقرة ٧ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.1). ففي بعض الدول، على سبيل المثال، يُنصح مستعملو النظام المحتملين بالاستفادة من فرص التعلّم التقليدي (في قاعات دراسة) أو الإلكتروني التي تتيحها المؤسسات التعليمية أو الرابطة المهنية المحلية.^(٧٧)

(٧٤) المرجع نفسه، وانظر أيضاً K. Rada and U. Blotte, Improving business registration procedures at the sub-

national level: the case of Lima, Peru, page 3.

(٧٥) انظر الفقرة ٦٠ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85، والصفحة ٢١ من المرجع المذكور في الحاشية ١٥ أعلاه.

(٧٦) المرجع نفسه.

(٧٧) انظر Service Alberta, Canada، على الرابط www.servicealberta.com/1005.cfm.